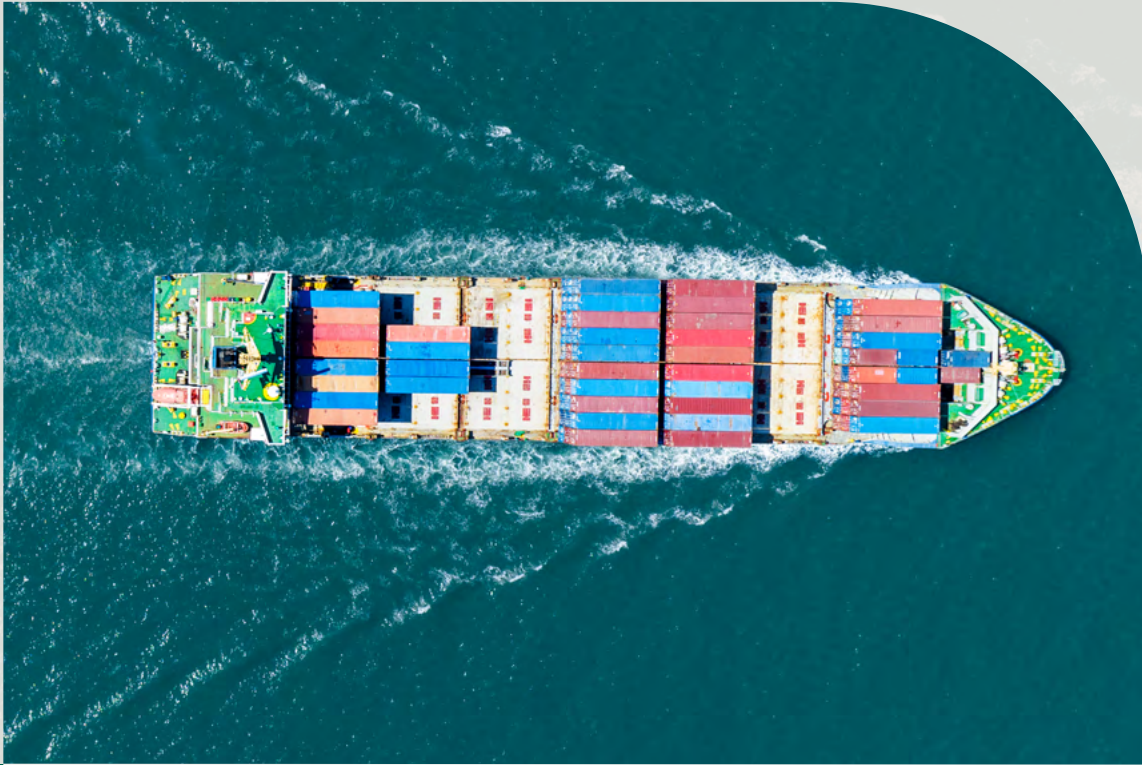




استخدام التمويل لتحقيق الاقتصاد الأزرق المستدام

جويوين ماثيو

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2024

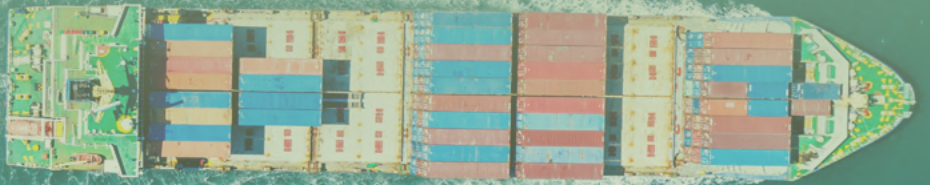
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

مايو 2024

المؤلفون:

جويوين ماثيو

شريك متخصص في التمويل المستدام وأسواق رأس المال للديون في شركة المحاماة العالمية DLA Piper. يقيم جويوين في دبي، ويقدم المشورة بانتظام للعملاء في مجموعة متنوعة من القطاعات بما في ذلك الحكومات السيادية بشأن معاملات الديون الدولية العامة والخاصة وغيرها من معاملات الديون المعقدة. وهو أيضاً خبير مرموق في مجال التمويل الأزرق وتمويل المناخ ويعمل مع مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية في تعزيز قضية اقتصاد المحيطات المستدام. جويوين هو عضو في المجلس الاستشاري لبروتوكول الاستثمار في المحيطات التابع للاتفاق العالمي للأمم المتحدة وعضو في لجنة الخبراء القانونيين التي أنشأها مركز المرونة والتنمية المستدامة في جامعة كامبريدج وأمانة الكومنولث لتقديم المشورة القانونية والاستراتيجية بشأن الأطر التنظيمية المناسبة التي يمكن أن تتيح للدول الجزرية الصغيرة النامية الوصول إلى الأموال.



ملخص:

- منذ سنوات عديدة، كانت أجزاء اليابسة من كوكب الأرض هي محور التركيز في الانتقال إلى مستوى الصفر في صافي الانبعاثات. ولم يبدأ المجتمع الدولي في تقدير الدور الذي تلعبه محيطاتنا في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه إلا في الماضي القريب.
- تسعى هذه النظرة التحليلية إلى تقديم لمحة عامة عن كيف أن التمويل قد يصبح مسارًا حيويًا لدعم بروز اقتصاد مستدام للمحيطات. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تسعى إلى التركيز على التمويل الأزرق وكيف أن توسيع نطاق التمويل الأزرق سيجذب المزيد من الاستثمار إلى اقتصاد المحيطات المستدام. وتلقي هذه الورقة البحثية الضوء على بعض القطاعات القائمة على المحيطات والتي قد تستفيد من مبادرات التمويل الأزرق. وتبحث أيضًا المنافع والتحديات والتوقعات التي تواجه التمويل الأزرق.
- تتطرق هذه النظرة التحليلية أيضًا إلى تركيز دولة الإمارات على اقتصادها الأزرق المستدام والتطورات المتعلقة بتمويل المناخ من المؤتمر الثامن والعشرين لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) الذي اختتم مؤخرًا والذي عقد في دبي في ديسمبر 2023.
- أخيرًا، تقدم هذه النظرة التحليلية بعض التوصيات لزيادة تدفقات التمويل إلى الاقتصاد الأزرق المستدام. يشمل ذلك ما يلي:
 - مشاركة أعمق من جانب بنوك التنمية المتعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل التنمية، وصناديق الثروة السيادية، والمستثمرين من المؤسسات المرتبطة بالصناديق السيادية. تلعب بنوك التنمية المتعددة الأطراف على وجه الخصوص دورًا حاسمًا في تعزيز وتوسيع وتنويع آليات نقل المخاطر حتى يمكن تعبئة التمويل الخاص بوتيرة مناسبة وعلى نطاق واسع للمشاريع، بما في ذلك ما يتعلق بالاقتصاد الأزرق. ويمكن لصناديق الثروة السيادية أن تدعم السندات الزرقاء على نطاق أوسع، وهو ما من شأنه أن يعمل بدوره على زيادة العمق والسيولة في سوق السندات الزرقاء مع نمو أحجام الإصدار. هذه الصناديق لديها أيضًا القدرة على إحداث تأثير عميق نظرًا لقدرتها على ضخ استثمارات ذات أفق استثماري أطول.
 - تحسين القدرة المؤسسية داخل الحكومات ومؤسساتها، بما في ذلك من خلال الاختصاصات التنظيمية الواضحة، وزيادة بناء القدرات الفنية، وإشراك أصحاب المصلحة المحليين، والقياس الواضح، وأطر أو أنظمة الرصد والإبلاغ، وزيادة الوعي بالإمكانيات الاقتصادية للاقتصاد الأزرق المستدام.
 - تجميع فرص الاستثمار في الاقتصاد الأزرق لزيادة التدفقات المالية إلى الاقتصاد الأزرق وإنشاء منطقتين للمستثمرين والمشاركين في الاقتصاد الأزرق، حيث يتم التوفيق بين المستثمر وجهة استقبال الاستثمار من حيث احتياجاتهما وعوائدهما المتوقعة على الاستثمار.
 - توحيد أدوات التمويل الأزرق لمواءمة رأس المال مع التمويل الأزرق وإنشاء فئات أصول "زرقاء" للمستثمرين.

تفاصيل الموضوع

لو اعتبرت المحيطات دولة، لكانت من بين أفضل الاقتصادات في العالم، وذلك لأن القيمة الاقتصادية لاقتصاد المحيطات، الذي يوصف بـ "الناتج البحري الإجمالي"، قُدرت بنحو 2.5 تريليون دولار، أي حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في عام 2022. وهذا من شأنه أن يجعل المحيطات سابع أكبر اقتصاد في العالم¹. يعتمد أكثر من ثلاثة مليارات شخص على مستوى العالم على النظم البيئية الساحلية والبحرية يوميًا لكسب رزقهم. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 350 مليون وظيفة ترتبط بالمحيطات في جميع أنحاء العالم وأن قيمة الأصول الرئيسية للمحيطات تبلغ 24 تريليون دولار على الأقل².

نحن نعتمد على محيط صحي ومنتج وقادر على الصمود لتحقيق الأمن الغذائي، وتخفيف آثار تغير المناخ، وتوفير سبل العيش الاقتصادية، وغير ذلك الكثير. المحيطات لها دور أساسي في معالجة العديد من التحديات المترابطة التي تواجه عالمنا اليوم. وتمتص المحيطات 30% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية وتعمل كمصرف حراري هائل لكوكب الأرض، حيث تخزن ما يقرب من 93% من إجمالي الطاقة الحرارية الزائدة المتولدة. والمحيطات هي أكبر نظام بيئي في العالم، حيث تغطي 70% من سطح الأرض وهي موطن لما يقدر بنحو 80% من التنوع البيولوجي على كوكب الأرض.

نظرا للسرعة التي يجب أن نتصدى بها للقضايا الملحة التي تواجه الكوكب وسكانه بسبب تغير المناخ، لا يمكن التهوين في الدور الذي تلعبه المحيطات. ويقتضي الحفاظ على محيطاتنا بناء اقتصادات مزدهرة ومستدامة للمحيطات.

مع ذلك، تواجه المحيطات العديد من التحديات. فنحن نشهد الآن تأثيرات ضارة لتغير المناخ، وفقدانًا للتنوع البيولوجي، واستغلالًا مفرطًا، وتلوث المحيطات. تواجه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مشكلات وجودية بسبب المخاطر الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحر، وفقدان الدخل وسبل العيش جراء تلوث المحيطات، وتآكل السواحل، وأنماط الطقس السيئة.

لذلك من المهم أن تحصل حماية المحيطات على نفس المستوى من الطبيعة العاجلة والأولوية التي تحظى بها حماية الأجزاء الأرضية من الكوكب. ومن المهم أيضًا الاعتراف بالفرص الوفيرة التي توفرها المحيطات عن طريق إيجاد حلول للقضايا الملحة المتمثلة في الجوع العالمي، والعمالة المنتجة، وفقدان الطبيعة، وتغير المناخ، وأمن الطاقة.

في اجتماعات كوب 28 في دبي، كان أحد المواضيع الرئيسية هو تمويل المناخ، وكانت إحدى نتائج تلك الاجتماعات (المشار إليها على نطاق واسع باسم "اتفاق الإمارات العربية المتحدة") هي هدف جعل تمويل المناخ "متأخًا وسهل الوصول إليه وميسور التكلفة". ولذلك فإن دعم الاقتصاد الأزرق المستدام يعد حاجة ماسة ويستحق الاهتمام الفوري من الحكومات وصانعي السياسات ومؤسسات القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول.

الاقتصاد الأزرق المستدام

ما هو الاقتصاد الأزرق؟

يشير الاقتصاد الأزرق إلى جميع قطاعات الاقتصاد التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا أو غير مباشر بالمحيطات. وقد برز مفهوم الاقتصاد الأزرق في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+20" لعام 2012 الذي عقد في ريو دي جانيرو، من بين أمور أخرى. وعُرضت اقتراحات بأن يشترك الاقتصاد الأزرق في نفس النتيجة المرجوة مثل الاقتصاد الأخضر - "تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة البيئية"، - وأيد نفس المبادئ المتمثلة في تخفيض الكربون، وكفاءة استخدام الموارد، والاندماج الاجتماعي.³ وقد عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد الأزرق بأنه "الاستخدام المستدام لموارد المحيطات لتحقيق النمو الاقتصادي وفرص العمل والشمول الاجتماعي والمالي، مع التركيز على الحفاظ على سلامة النظم البيئية للمحيطات واستعادتها والخدمات التي تقدمها".⁴

الاقتصاد الأزرق المستدام هو اقتصاد يعتمد على الدوران والتعاون والمرونة والفرص والاعتماد المتبادل.⁵ ويعتمد نموه على الاستثمارات التي تعمل على الحد من انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وتخزين قوة رأس المال الطبيعي والفوائد التي توفرها هذه النظم البيئية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.⁶ ويشمل قطاعات مثل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ والطاقة المتجددة المعتمدة على المحيطات؛ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية؛ ومعالجة مياه الصرف الصحي الساحلية وإدارتها؛ ومنع التلوث البحري ومكافحته؛ والسياحة البيئية الساحلية والبحرية المستدامة؛ والبحث والتطوير في مجال التقنيات الزرقاء؛ والتدريب على ممارسات الاقتصاد الأزرق.

لا يشمل الاقتصاد الأزرق تلك الأجزاء من المحيطات والصناعات ذات الصلة التي يمكن اعتبارها غير متجددة واستخراجية، مثل التجريف المائي والتعدين في أعماق البحار والنفط والغاز.⁷ ويعد الاقتصاد الأزرق المستدام أمرًا حيويًا لحماية التنوع البيولوجي وضمان الأمن الغذائي وهو أمر أساسي لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة.⁸ وأهداف التنمية المستدامة هي مجموعة من 17 هدفًا تم اعتمادها بالإجماع في عام 2015 من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة⁹ من منظور الاقتصاد الأزرق.

يدعو الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)، وهو هدف التنمية المستدامة «الرسمي» للمحيطات، الدول إلى «الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة». ومن خلال الحفاظ على التنوع البيولوجي، واستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة، والحفاظ على المناطق البحرية والساحلية والحد من مخاطر التلوث، من بين أمور أخرى، يعد الاقتصاد الأزرق المستدام أيضًا أمرًا أساسيًا لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاق باريس واتفاقية كونيغ-مونتريال للتنوع البيولوجي العالمي.

المبادرات والأطر الأخيرة التي تدعم الاقتصاد الأزرق المستدام.

مبادرة تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام

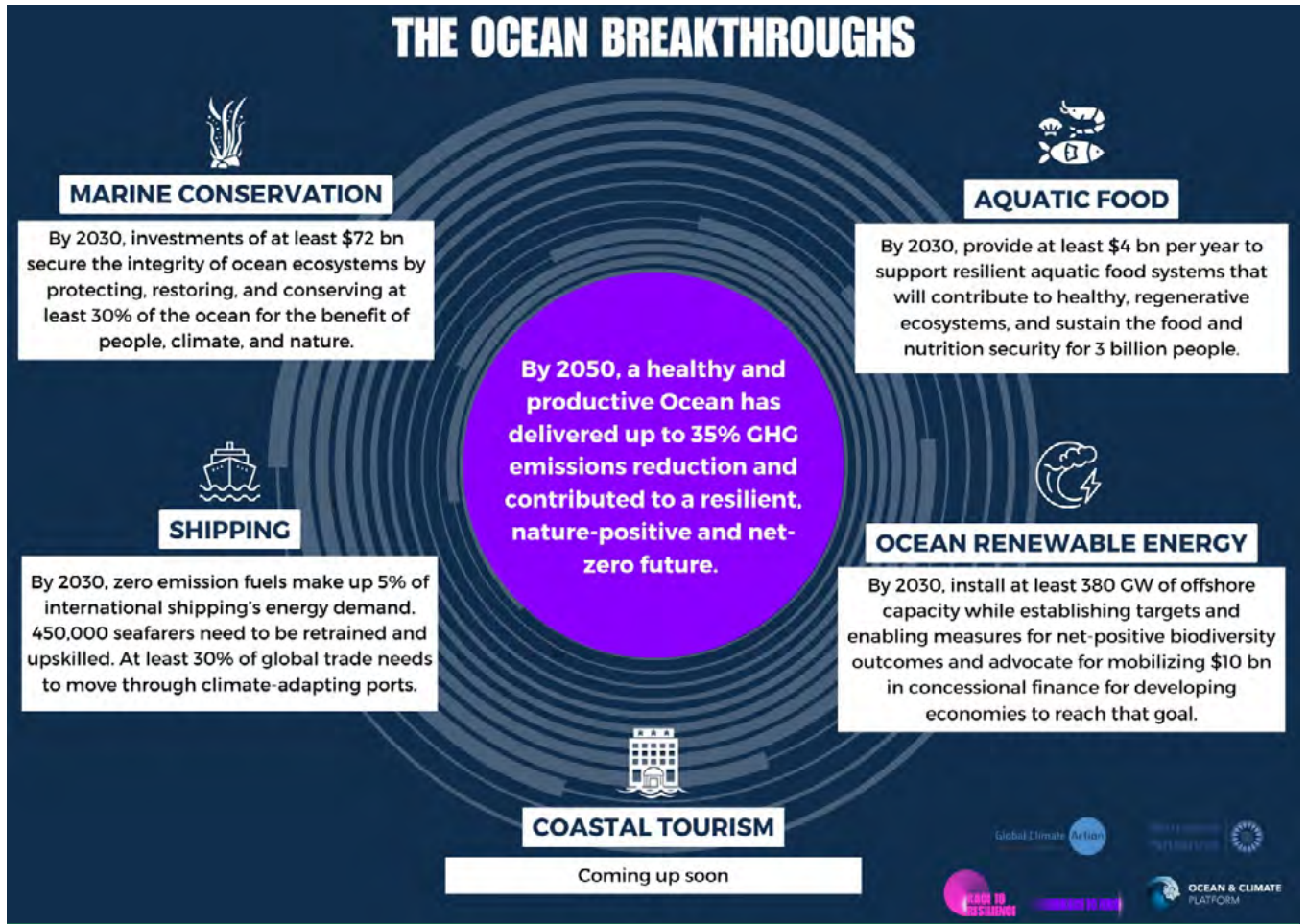
ركز المجتمع العالمي الذي عقده الأمم المتحدة على التقاطع بين التمويل الخاص وسلامة المحيطات، مما يدعم تنفيذ مبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام (SBEFP).¹⁰ وتعزز مبادئ التمويل المشار إليها تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)، وتضع معايير خاصة بالمحيطات، مما يسمح للصناعة المالية بتعميم استخدام القطاعات القائمة على المحيطات. وأعدت المبادئ من قبل المفوضية الأوروبية والمؤسسة العالمية للحياة البرية ومعهد الموارد العالمية (WRI) وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) وتستضيفها مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمن مبادرة تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام.

الفريق الرفيع المستوى المعني بالاقتصاد الأزرق المستدام

اللجنة رفيعة المستوى لاقتصاد المحيطات المستدام هي مبادرة عالمية، تضم رؤساء دول من 19 دولة، وتعمل على بناء الزخم نحو اقتصاد مستدام للمحيطات من خلال إعطاء الأولوية للحماية الفعالة والإنتاج المستدام والازدهار العادل. وتُمثل الدول الأعضاء ما يقرب من 50% من السواحل العالمية، و25% من أساطيل الشحن العالمية، و45% من المناطق الاقتصادية الخالصة في العالم، و21% من مصائد الأسماك في العالم.¹¹

كارتاخينا: دعوة لتنفيذ إجراءات إيجابية من أجل المحيط

وافق بنك التنمية للبلدان الأمريكية، وبنك التنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية لغرب أفريقيا، والوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك الألماني على إنشاء خارطة طريق للتمويل الأزرق لاتخاذ إجراءات سريعة بشأن حماية المحيطات واستخدامها الاستخدام المستدام ودعم الاقتصاد الأزرق المستدام.



الشكل 1: اختراقات المحيطات

أطلقت شراكة مراكش للعمل المناخي العالمي، بدعم من رواد الأمم المتحدة رفيعي المستوى المعنيين بتغير المناخ، مبادرة "اختراقات المحيطات". وهذه هي مسارات نوعية تغطي خمسة قطاعات رئيسية للمحيطات، حيث يمكن أن يؤدي تسريع الإجراءات والاستثمارات إلى خفض ما يصل إلى 35% من انبعاثات غازات الدفيئة والمساهمة في مستقبل مرن وإيجابي للطبيعة ومحايد الكربون بحلول عام 2050. وتشمل قطاعات المحيطات الرئيسية هذه الحفاظ على البيئة البحرية، والطاقة المتجددة للمحيطات، والشحن، والأغذية المائية، والسياحة الساحلية. وتدعم "اختراقات المحيطات" العديد من المنظمات الرئيسية بما في ذلك الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة الموارد العالمية، ومؤسسة الحفاظ على المحيطات، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

أهمية الموضوع لدولة الإمارات العربية المتحدة

أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبارها دولة بحرية، أهمية تعزيز التنمية المستدامة للمحيطات في الاستراتيجيات والمبادرات السياسية الرئيسية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل، ورؤية 2021، وإعلاني التمويل المستدام في أبوظبي ودبي. علاوة على ذلك، تقدم الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2030 إطارًا حكوميًا مشتركًا مرتبطًا برؤية الإمارات العربية المتحدة 2021، وقد صنفت الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة على أنه "اقتصاد معرفة تنافسي".¹²

لطالما كانت الصناعات الساحلية والمرتبطة بالمحيطات جزءًا من الهوية الاقتصادية والتراثية والثقافية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتعتبر القطاعات البحرية الساحلية والمحيطية، والعقارات الساحلية، والسياحة، والموانئ والشحن، وتحلية المياه ذات أهمية اقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.¹³ وهذه القطاعات لها أيضًا تأثير مباشر على البيئة البحرية وهي مترابطة مع بعضها البعض. ولذلك فإن الاقتصاد الأزرق المستدام مهم للتنوع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة ولحماية النظم البيئية للكربون الأزرق مثل أشجار القرم ومروج الأعشاب البحرية والمستنقعات المالحة.

يوجد في إمارة أبوظبي 85% من إجمالي الغطاء الحرجي لأشجار القرم في الدولة، ويقع معظمها في مناطق بحرية محمية وبالقرب من المدينة. وتشكل أشجار القرم هذه مأوى هامًا للطيور البحرية والعديد من الأسماك وغيرها من الأنواع، كما توفر عدة خدمات بيئية مهمة، مثل أنشطة السياحة البيئية وتنقية الهواء والمياه البحرية. وتُخزن النظم البيئية للكربون الأزرق في أبوظبي وحدها ما يقدر بنحو 181-52 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون داخل التربة والكتلة الحيوية.¹⁴

أعلنت حكومة أم القيوين في اجتماعات كوب 28، بالشراكة مع وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمعية الإمارات للطبيعة، عن مبادرة لإعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية للاقتصاد الأزرق المستدام. وتغطي المبادئ التوجيهية قطاعات رئيسية مثل السياحة والترفيه والبيئة المبنية والغذاء وغيرها. وتنفذ أم القيوين استراتيجيتها للاقتصاد الأزرق المستدام 2031 والتي تهدف إلى:

(أ) زيادة الناتج المحلي الإجمالي للإمارة بمعدل ثلاثة أضعاف بالشراكة مع القطاع الخاص.

(ب) جعل الاقتصاد الأزرق أحد المحركات الإستراتيجية لاقتصاد أم القيوين، بحيث يساهم بما لا يقل عن 40% في الناتج المحلي الإجمالي لأم القيوين.

(ج) تحقيق معدل إيجابي في صافي انبعاثات الكربون.

قيود التمويل

في حين أن قطاعات المحيطات الأكثر شيوعًا قادرة على الوصول إلى التمويل تجاريًا، إما من خلال المقرضين التجاريين أو من خلال أسواق رأس المال المؤسسي، فمن المقدر أن هناك حاجة إلى تريليون دولار من التمويل الإضافي بحلول عام 2030 وأن هناك حاجة إلى 2 تريليون دولار من التمويل بين عامي 2030-2050 لتنفيذ حلول التخفيف من آثار المناخ في المحيطات.¹⁵ ورغم القيمة التي تضيفها المحيطات إلى اقتصاداتنا، فإن الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة هو الأقل تمويلًا من بين جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.¹⁶ فهناك حاجة إلى حوالي 175 مليار دولار سنويًا لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ومع ذلك شهدت الفترة بين 2015 إلى 2019 استثمار مبلغ يقل عن 10 مليارات دولار فقط.¹⁷ ويرجع ذلك على الأرجح إلى أن التمويل لا يتدفق بحرية من خلال المبادرات القائمة على المحيطات بسبب عدم فهم أهمية المحيطات لأنظمتنا البيئية. نحن بحاجة إلى سياسات وآليات تمويل تشجع الابتكار في القطاع الخاص، ومبادرات على المستويين المحلي والعالمي، وإزالة الحواجز التي تحول دون جذب الاستثمار الرئيسي. وتحتاج الحلول القائمة على المحيطات إلى دعم بالتمويل واسع النطاق، بما في ذلك تحقيق النتائج الحاسمة المحددة في "اخرقات المحيطات"؛ لإحداث تغيير تحويلي في النهج المتبع في إدارة المحيطات وتشجيع نمو الاقتصاد الأزرق المستدام.

يعد التمويل أيضًا جزءًا لا يتجزأ من تسهيل نمو وتنفيذ الحلول¹⁸ القائمة على الطبيعة في المحيطات مثل النظم البيئية للكربون الأزرق. الحلول القائمة على الطبيعة واحدة من بين مجموعة من الأساليب التي تهدف إلى حماية وإدارة رأس المال الطبيعي البحري والفوائد المستمدة منه. وهذه الحلول القائمة على الطبيعة ضرورية لمعالجة قضايا مثل فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتلوث.

يمكن للنظم الإيكولوجية البحرية أو النظم الإيكولوجية الساحلية للكربون الأزرق، مثل أشجار القرم والأعشاب البحرية وغابات عشب البحر والمستنقعات المالحة، أن تحتجز كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون وتكون بمثابة مصارف كبيرة للكربون، وبالتالي تلعب دورًا مهمًا في التخفيف من تغير المناخ. وتتزايد شعبية النظم البيئية للكربون الأزرق المماثلة كأحد المجالات التي يمكن الاستثمار فيها في الاقتصاد الأزرق المستدام.¹⁹

بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه النظم البيئية أيضًا على تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ بين المجتمعات الساحلية من خلال الحماية من تآكل السواحل وارتفاع منسوب مياه البحر. ولذلك فإن الحاجة إلى تمكين التدفقات المالية نحو نمو الاقتصاد الأزرق المستدام أصبحت مطلوبة الآن. وهناك حاجة إلى زيادة الاعتراف بالدور الحاسم الذي يمكن أن يلعبه التمويل في تمكين النتائج الإيجابية للطبيعة اللازمة لضمان سلامة الأرواح وسبل العيش التي تعتمد على المحيطات.

بناء الزخم للاستثمارات

زيادة الوعي بالفرص المتاحة للاستثمار

تُبيّن مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وهي إحدى المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي، أنّ حماية المحيطات والحفاظ على موارد المياه النظيفة هو أكثر من مجرد ضرورة أخلاقية؛ فهو أيضًا فرصة مالية متنامية.²⁰ على الرغم من أن الاستدامة كموضوع قد تطورت على مدى العقود الماضية، إلا أن هناك وعيًا أقل بالأهمية الاستراتيجية لكيفية تحقيق الإمكانيات الكاملة لقطاعات الاقتصاد الأزرق مثل الموانئ المرنّة، والشحن، والموانئ الخضراء، والسياحة المستدامة، وطاقّة الرياح البحرية المتجددة، من بين أمور أخرى، إذا تم توفير التدفقات المالية. ووفقاً للجنة الرفيعة المستوى المعنية باقتصاد المحيطات المستدام (لجنة المحيطات) التابعة لمعهد الموارد العالمية، فإن الاستثمار في اقتصاد مستدام للمحيطات يمكن أن يحقق عوائد إيجابية صافية. إن استثمار 2.0 إلى 3.7 تريليون دولار في عام 2020 في أربعة حلول تعتمد على المحيطات فقط - وهي إنتاج الطاقة من الرياح في البحار، والإنتاج الغذائي المستدام القائم على المحيطات، وإزالة الكربون من الشحن الدولي، والحفاظ على أشجار القرم واستعادتها - من شأنه أن يحقق فائدة صافية قدرها 15.5 تريليون دولار بحلول عام 2050 (نسبة العائد إلى التكلفة هي 1:12، 1:10، 1:4، و1:3 لكل قطاع من القطاعات الأربعة، على التوالي).²¹

تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بالاستثمارات

تقدّم مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمحةً عامةً عن الأنشطة الموصى باستبعادها من التمويل في الاقتصاد الأزرق المستدام.²² وحدد الاتحاد الأوروبي أيضًا عددًا من الاستثمارات في الاقتصاد الأزرق والتي قد تكون غير مستدامة وتؤدي إلى زيادة المخاطر على النظم البيئية البحرية والتنوع البيولوجي المرتبط بها.²³ وتشمل هذه الأمثلة على الاستثمارات غير المستدامة التمويل أو الاستثمارات التي قد تؤدي إلى الصيد غير القانوني أو غير المنظم، والسياحة المفرطة، وأنشطة الشحن البحري والموانئ المسببة للتلوث التي تم تصميمها بشكل سيء ولها تأثير ضار على النظام البيئي البحري.

يجب أن يكون المستثمرون قادرين على فهم الأهداف البيئية والاستدامة الشاملة لجهات استقبال الاستثمار، سواء كانوا من القطاع الخاص أو الجهات السيادية، وكيفية تحديد وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة المرتبطة بالمشاريع المتعلقة بالاقتصاد الأزرق. وسيُتبع على المستثمرين أن يكونوا مقتنعين بأن الاستثمارات المقترحة في قطاع معين ذي صلة بالاقتصاد الأزرق لن تؤدي إلى ممارسات أو أنشطة غير مستدامة في هذا القطاع. بعض قطاعات

الاقتصاد الأزرق حيث يوصى بالالتزام ببعض الاستثناءات عند النظر في الاستثمارات أو التمويل هي:

- المأكولات البحرية.
- الموانئ.
- النقل البحري.
- الطاقة المتجددة البحرية.
- السياحة الساحلية والبحرية.
- المرونة الساحلية والحلول القائمة على الطبيعة.
- منع النفايات وإدارتها.

زيادة مجموعة الفرص المجدية للاستثمار

يلعب مستثمرو القطاع الخاص دورًا حاسمًا في سد فجوة التمويل الموجودة في الاقتصاد الأزرق. ربما يكون لدى المستثمرين في الاقتصاد الأزرق توقعات مختلفة لنتائج الاستثمار. ويمكن أن يكون هؤلاء المستثمرون من المستثمرين ذوي الدخل الثابت، أو المستثمرين الساعين لتحقيق أهداف اجتماعية أو بيئية، أو شركات تأمين، أو مؤسسات مالية كبيرة أو شركات. وتستند قرارات المستثمرين بالاستثمار في الاقتصاد الأزرق أيضًا إلى مدى رغبتهم في المخاطرة، والعائدات المتوقعة المعدلة حسب المخاطر على استثماراتهم، وسيولة استثماراتهم (والتي سيتم تحديدها حسب المدة، وجودة الائتمان للمدين و/أو جودة الأصول، من بين أمور أخرى) وخصائص استدامة استثماراتهم، من بين أمور أخرى. وقد يتوقع المستثمرون أيضًا عائدًا أعلى على استثماراتهم، خاصة إذا كانوا مستثمرين ذوي دخل ثابت، نظرًا لحجم المخاطر المتصورة للاستثمار في بعض فرص الاقتصاد الأزرق، مثل إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الاقتصاد الأزرق. ونظرًا للتباين في هذه العوامل وأهمية مستثمري القطاع الخاص، فمن الضروري تعزيز توافر المعلومات والوعي بأنواع المختلفة لفرص الاستثمار في الاقتصاد الأزرق والاعتراف بالصناعات والدول التي يمكن العثور فيها على هذه الفرص.

توسيع نطاق إصدار السندات الزرقاء

تماشيًا مع موضوع إنشاء مجموعة من الاستثمارات القابلة للتمويل المصرفي، يمكن للسندات الزرقاء أن تلعب دورًا حاسمًا في إطلاق التدفقات المالية نحو الاقتصاد الأزرق المستدام. ويمكن إصدار السندات الزرقاء من قبل مجموعة متنوعة من الجهات المصدرة في القطاعين العام والخاص مثل:

- (1) الجهات السيادية والكيانات شبه السيادية.
- (2) مؤسسات تمويل التنمية وبنوك التنمية متعددة الأطراف.
- (3) المؤسسات المالية.
- (4) الشركات.

في 6 سبتمبر 2023، نشرت الرابطة الدولية لأسواق رأس المال، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبنك التنمية الآسيوي، الدليل العالمي للمشتغلين في سندات تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام (المبادئ التوجيهية للسندات الزرقاء).²⁴ وهي تعتمد على معايير السوق الحالية التي تدعم أسواق السندات العالمية المستدامة مثل مبادئ السندات الخضراء وتعتمد أيضًا على بعض المبادئ التوجيهية المحددة الموجودة من قبل للسندات الزرقاء.

هذه الإرشادات الطوعية للسندات الزرقاء مخصصة للاستخدام على نطاق واسع من قبل السوق من أجل:

- تزويد جهات الإصدار بالإرشادات حول المكونات الرئيسية في إطلاق سندات زرقاء ذات مصداقية.
- مساعدة المستثمرين من خلال تعزيز إتاحة المعلومات حول تقييم الأثر البيئي لاستثماراتهم في السندات الزرقاء.
- مساعدة جهات الاكتتاب من خلال تقديم خطوات حيوية من شأنها تسهيل المعاملات التي تحافظ على سلامة السوق.

ستكون إرشادات السندات الزرقاء بمثابة مشورة موضوعية إضافية حول استخدام سندات العائدات مثل السندات الخضراء أو سندات الاستدامة لتمويل المشاريع التي تدعم الاقتصاد الأزرق المستدام وسلامة المحيطات. وتشير أيضًا إلى إمكانية استخدام السندات المرتبطة بالاستدامة والتي تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية "الزرقاء".

تعتمد إرشادات السندات الزرقاء أيضًا على إرشادات محددة موجودة مسبقًا من العديد من الأطر والمبادرات التي تمت صياغتها لتشجيع الاستثمارات في الاقتصاد الأزرق المستدام. ويشمل ذلك المبادئ التوجيهية للتمويل الأزرق الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية، ومبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام لمبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والإرشادات العملية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة لإصدار سندات زرقاء، وإطار تمويل المحيطات التابع لبنك التنمية الآسيوي وإطار السندات الخضراء والزرقاء.

إن نجاح السندات الزرقاء يقتضي من جهة الإصدار إعداد خارطة طريق واضحة تحدد أهدافها فيما يتعلق باقتصاد المحيطات. ومن المرجح أن تستفيد الجهات المصدرة التي تنفذ خططاً قوية لاقتصاد المحيطات من اهتمام أكبر من القطاع الخاص، لأن هذه الخطط يمكن أن تساعد في توجيه نوع الاستثمار المطلوب لضمان نتيجة مستدامة.

تُقرّ إرشادات السندات الزرقاء بأهمية مثل هذا التخطيط، حيث تتطلب من الجهات المصدرة تطوير "إطار أزرق" من أجل "صياغة المكون الخاص بالمحيطات" من السندات. ويجب أن يكون للسندات الزرقاء هدف استدامة محدد بوضوح موجه نحو تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، ويجب أن يكون لها مؤشر قياس أداء (أو مشروع) يبيّن طموحات واضحة لا تضر بالمحيطات.

في حين تركز السندات الزرقاء في نهاية المطاف على تعزيز الحفاظ على المحيطات، فإنها تستطيع (بل وينبغي لها) التركيز على فرص الأعمال المستدامة، سواء بالنسبة لجهة الإصدار أو المستثمر. إذا كان لدى المستثمرين ما يكفي من الوضوح واليقين فيما يتعلق بهدف السندات الزرقاء ومؤشرات قياس الأداء، فيمكنهم تقييم وإدارة مخاطر الاستثمار المحتملة بشكل مناسب. وعندما يمتلك المستثمرون هذه المعلومات الإضافية، فإنهم يصبحون أكثر ارتياحاً تجاه هذه المخاطر، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار في مبادرات المحيطات ودعم أكبر لفرص الاستثمار في الاقتصاد الأزرق.

إن التوجيهات الواضحة بشأن إصدار السندات الزرقاء ستشجع على إنشاء مجموعة من الاستثمارات الزرقاء القابلة للتمويل والتي يمكن أن يكون لها بعد ذلك تأثير لاحق على الاستثمارات. على سبيل المثال، إذا أصدرت إحدى الدول النامية سندات زرقاء باستخدام إرشادات السندات الزرقاء، فإن ذلك يمكن أن يزيد من وضعها الائتماني، ويرفع مكانتها في أسواق رأس المال الدولية ويعزز الثقة بين المستثمرين الآخرين. وقد يؤدي هذا بعد ذلك إلى مشاركة إضافية أخرى للقطاع الخاص في البلاد.²⁵

ستعتمد مشاريع التمويل المستدام في كثير من الأحيان على خبرات القطاعات الخاصة المحلية والأجنبية التي قد تحدد أيضًا فرضاً إضافية للاستثمارات، مما يؤدي إلى توسيع تأثير الاستثمار الأولي. وأخيراً، قد يؤدي ذلك إلى خلق فرص تمويل أكبر وأطول أجلاً، مما يؤدي إلى توسيع مصادر التمويل للدول النامية.

الاعتراف بصناعات المحيطات ومساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق أجنداتها المتعلقة بالمحيطات

في حين أن إرشادات السندات الزرقاء تضع السندات الزرقاء تحت فئة السندات "الخضراء" أو غيرها من السندات المستدامة، فإن تخصيص إرشادات السندات الزرقاء يقر ببعض الاختلافات الرئيسية في كيفية تسويق السندات الزرقاء ومراقبتها، وقد يساعد صناعات المحيطات في الشعور بمزيد من التقدير في إطار سوق السندات المستدامة على سبيل المثال.

في حين أن السندات الخضراء أو غيرها من سندات الاستدامة قد تستخدم مقياس الأطنان المترية من الكربون لقياس تأثير المبادرات، فإن المشاريع الممولة باستخدام السندات الزرقاء لديها مجموعة أكبر من المقاييس مثل سلامة المحيطات والممارسات المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك النسبة المئوية للسفن المشاركة في عمليات الصيد المستدامة باستخدام الوقود المنخفض الكربون. قد يشجع هذا الاعتراف المزيد من المصدرين والمستثمرين من القطاعين العام والخاص على دخول السوق من خلال زيادة الثقة في مؤشرات التأثير التي قد تختارها جهة الإصدار. إن فهم هذه الاختلافات وتقديرها أمر بالغ الأهمية لتحفيز الاستثمارات في المبادرات التي تركز على الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وتوسيع نطاق الاقتصاد الأزرق.

يمكن أن تساعد إرشادات السندات الزرقاء أيضاً الدول الجزرية الصغيرة النامية في الوصول إلى رأس مال القطاع الخاص لتمويل المبادرات الزرقاء وتمويل إجراءات المساهمات المحددة وطنياً الخاصة بها. ومن المرجح أن يؤدي الالتزام بالمبادئ التوجيهية للسندات الزرقاء إلى جعل الاستثمار في الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يتجنبون المخاطر. على سبيل المثال، قد يؤدي الالتزام بتوجيهات السندات الزرقاء، وخاصة من خلال تحديد أهداف واضحة والالتزام بمؤشرات قياس الأداء، إلى استقرار التصنيف الائتماني لدولة ما، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتشجيع المزيد من الاستثمار في اقتصادها. ونتيجة لذلك، قد يكون لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية فرص أكبر للوصول إلى رأس مال القطاع الخاص عما كانت عليه في السابق بسبب زيادة ثقة المستثمرين.

سانت لوسيا - إطار السندات الزرقاء

في 3 ديسمبر 2023، أطلقت سانت لوسيا إطار السندات الزرقاء²⁶ لتمويل المبادرات المتعلقة بالمحيطات. وسيتمكن ذلك من إصدار سندات زرقاء من شأنها تحقيق فوائد بيئية واجتماعية واقتصادية تتماشى مع خطة التكيف الوطنية لسانت لوسيا، وأهداف المساهمات المحددة وطنياً وأهداف التنمية المستدامة. ويعد إطار عمل السندات الزرقاء من بين أول الأطر التي تنشرها جهة إصدار سيادية والتي تتماشى مع إرشادات السندات الزرقاء. تهدف حكومة سانت لوسيا، من خلال هذا الإطار، إلى استكشاف آليات التمويل التي من شأنها أن تضيف قيمة إلى طموحها في أن تصبح اقتصاداً أزرق مرناً ومستداماً. إن استكشاف دور التمويل كمحفز لجلب الاستثمارات إلى الاقتصاد الأزرق المستدام يمكن أن يكون ذا أهمية أيضاً لدولة الإمارات العربية المتحدة وبقية أعضاء مجلس التعاون الخليجي، خاصة وأن الحكومات المعنية تسعى إلى تنويع اقتصادها وتحديد الأدوات اللازمة لدعم خططها لدفع النشاط الاقتصادي الذي يتوافق أيضاً مع الهدف 14 والهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. وتضع خارطة طريق خطة التكيف الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة²⁷ خارطة طريق خطة التكيف الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة (تمويل التكيف ضمن معالمها الرئيسية. ومن المحتمل أن تلعب أدوات مثل السندات الزرقاء والتمويل الأزرق دوراً محورياً في تحقيق المعالم المحددة في خارطة طريق خطة العمل الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الخاتمة والتوصيات

تتهض المحيطات بدور حاسم في العمل المناخي. بالنظر إلى التقدم الذي تم إحرازه في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين بشأن هذا الموضوع، هناك فرصة فريدة للاستفادة من الزخم الحالي وتعزيز السعي لتحقيق اقتصاد مستدام للمحيطات. إن التغلب على التحديات وتوسيع نطاق التمويل الأزرق يمكن أن يجذب المزيد من الاستثمار إلى اقتصاد المحيطات المستدام ويحقق العديد من الفوائد للقطاعات القائمة على المحيطات. في ضوء هذه العوامل، توصي هذه النظرة بخيارات السياسات التالية:

1. مشاركة أعمق من جانب بنوك التنمية المتعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل التنمية، وصناديق الثروة السيادية، والمستثمرين من المؤسسات المرتبطة بالصناديق السيادية

تضمن إعلان قادة مجموعة العشرين في نيودلهي لعام 2023 الالتزام بمواصلة الإصلاحات من أجل زيادة فعالية بنوك التنمية المتعددة الأطراف. وتلعب بنوك التنمية المتعددة الأطراف دورًا حاسمًا في تعزيز وتوسيع وتنويع آليات نقل المخاطر²⁹ حتى يمكن تعبئة التمويل الخاص بوتيرة مناسبة وعلى نطاق واسع للمشاريع، بما في ذلك ما يتعلق بالاقتصاد الأزرق.

تواجه معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية التحدي المزدوج المتمثل في ارتفاع تكلفة التمويل وعدم توفره في الوقت المناسب في كثير من الحالات. ويمكن لبنوك التنمية المتعددة الأطراف أن تلعب دورًا رئيسيًا في تسهيل اعتماد التمويل الأزرق على نطاق أوسع داخل مجتمع المستثمرين، مما يساعد على إزالة المخاطر الاقتصادية وتوفير التحسينات الائتمانية أو أشكال أخرى من التمويل المختلط. يعد خفض تكلفة رأس المال من خلال إزالة المخاطر أو من خلال آليات التمويل هذه أمرًا بالغ الأهمية لضمان استدامة الديون المتاحة ووجود مساحة مالية كافية داخل ميزانياتها الوطنية لاتخاذ إجراءات هادفة إيجابية للطبيعة وقادرة على التكيف مع المناخ.

يعد الإعلان المشترك وفريق العمل المعني بتعزيز الائتمان للتمويل السيادي المرتبط بالاستدامة من أجل الطبيعة والمناخ، والذي تم إطلاقه في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، خطوة حاسمة في الاستجابة لاحتياجات بلدان جنوب العالم من خلال توفير حلول مالية طويلة الأجل، وتجنب عبء الديون قصيرة الأجل التي تعتمد فقط على المساعدة الإنمائية الدولية.³⁰

تم إطلاق مبادرة صناديق الثروة السيادية لكوكب واحد (OPSWF) في ديسمبر 2017 في باريس لتسريع دمج تحليل تغير المناخ في إدارة مجموعات الأصول الكبيرة والطويلة الأجل والمتنوعة. أحد أهداف المبادرة هو المساعدة في تجميع رؤوس أموال صناديق الثروة السيادية نحو تنفيذ اتفاق باريس، بما في ذلك من خلال العمل على تنمية السوق القابلة للاستثمار للحلول المناخية بسرعة.³¹

بالنظر إلى توجُّه صناديق الثروة السيادية نحو الاستثمارات ذات النتائج الإيجابية والمستدامة للمناخ، يمكن لصناديق الثروة السيادية والمؤسسات المملوكة للدول أن تساعد أيضًا في توجيه المزيد من الاستثمارات إلى الاقتصاد الأزرق المستدام وجعل أدوات مثل السندات الزرقاء يتم اعتمادها على نطاق أوسع، وهو ما سيُمكن بدوره من زيادة العمق والسيولة في سوق السندات الزرقاء مع نمو حجم الإصدار. وتمتلك هذه الصناديق والمستثمرون من المؤسسات المملوكة للدول أيضًا القدرة على إحداث تأثير عميق نظرًا لقدرتها على ضخ استثمارات ذات أفق استثماري أطول.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لصناديق الثروة السيادية أو المؤسسات المرتبطة بالحكومات أن تتدخل في الحيز الذي تشغله عادة بنوك التنمية المتعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية - كجهات لتعزيز الائتمان وتقديم التمويل الميسر، نظرًا لقدرة صناديق الثروة السيادية والمؤسسات المماثلة على أن تكون أكبر سرعة وأكثر تجاوبًا مع احتياجات جهات الإصدار.

2. تحسين القدرات المؤسسية داخل الحكومات ومؤسساتها

أحد التحديات التي تواجهها البلدان النامية في قدرتها على الوصول إلى التمويل هو القيود المتعلقة بقدراتها البشرية والفنية³² في تلبية الحاجة إلى التنسيق المؤسسي والحوكمة لتنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق. إن الاختصاصات التنظيمية الواضحة، وزيادة بناء القدرات الفنية، وإشراك أصحاب المصلحة المحليين، والقياس الواضح، وأطر أو أنظمة المراقبة والإبلاغ، وزيادة الوعي بالإمكانيات الاقتصادية للاقتصاد الأزرق المستدام، ستسمح بزيادة المشاركة مع المستثمرين والمؤسسات المالية والمشاركين الآخرين في الاقتصاد الأزرق.

3. تجميع فرص الاستثمار في الاقتصاد الأزرق

في كثير من الحالات، فإن الحجم والنطاق الأصغر نسبيًا للمشاريع والمعاملات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق، إلى جانب عدم تناسق المعلومات المتأصل في المشاريع الصغيرة الحجم، يتعارض مع اهتمام المستثمرين بمثل هذه المشاريع أو المعاملات. إذا تم تطوير الهياكل والآليات لتجميع الأصول أو المشاريع الأصغر حجمًا في منتجات مالية أكبر وقابلة للتصنيف وقابلة للتداول، فإن ذلك من شأنه أن يتيح تدفقًا ماليًا أكبر إلى الاقتصاد الأزرق. هناك حاجة إلى إنشاء منتديات مناسبة للمستثمرين والمشاركين في الاقتصاد الأزرق، حيث يتم التوفيق بين المستثمر وجهة استقبال الاستثمار من حيث احتياجاتهما وعوائدهما المتوقعة على الاستثمار.

4. توحيد أدوات التمويل الأزرق

أصدر بنك الاستثمار الأوروبي أول سند أخضر في عام 2007. منذ ذلك الحين، نمت سوق السندات الخضراء العالمية نموًا كبيرًا لتصل إلى 2.3 تريليون ³³ دولار من الإصدارات. مع وجود تصنيفات واضحة للاستدامة واعتماد أطر مثل إرشادات السندات الزرقاء من قبل المزيد من جهات الإصدار، هناك إمكانية لأن تعيد السندات الزرقاء نجاح السندات الخضراء ويكون لها تأثير واضح على تدفقات التمويل نحو الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وحلول الحفاظ على المحيطات.

سيكون من المهم للقطاع المالي وأصحاب المصلحة الآخرين في الاقتصاد الأزرق أن يدركوا فائدة مواءمة استراتيجية جمع رأس المال الخاصة بهم مع التمويل الأزرق وبالتالي إنشاء فئات الأصول "الزرقاء" للمستثمرين.

يمكن أن تستفيد العديد من الصناعات القائمة على المحيطات، مثل الشحن والموانئ والمأكولات البحرية ومصائد الأسماك، من تصنيف جمع رأس مالها على أنه "أزرق"، حيث قد يشجع ذلك المزيد من المستثمرين على التعامل مع هذه الصناعات والمزيد من الجهات المصدرة لمواءمة ممارساتها التجارية مع الحفاظ على المحيطات، فضلًا عن تعزيز تدفقات رأس المال الإضافية إلى هذه القطاعات.

من الممكن أن تسهم أسواق الأوراق المالية أيضاً في توحيد السندات الزرقاء. ومثلما أن هناك العديد من "قطاعات السندات الخضراء" ³⁴ داخل بعض البورصات الرئيسية التي تدرج سندات الدين، فمن المفيد لقضية التمويل الأزرق أن تبدأ البورصات في الاعتراف بالتمويل الأزرق أو السندات الزرقاء كفئة أصول منفصلة، وبالتالي إتاحة المزيد من السيولة والعمق في هذه المنتجات.

Endnotes

1. United Nations Environment Finance Initiative. (n.d.). Sustainable Blue Finance. Retrieved on 4 December 2023 from <https://www.unepfi.org/blue-finance/>
2. World Wide Fund for Nature. (2015). REPORT: Reviving the Ocean Economy: The case for action. Retrieved on 4 December 2023 from https://www.panda.org/wwf_news/?245010/REPORT-Reviving-the-Ocean-Economy-The-case-for-action---2015
3. United Nations. (2016) Blue Economy Concept Paper (Publication No. 2978BEconcept.pdf). Retrieved on 22 December 2023 from <https://www.unep.org/resources/report/blue-economy-concept-paper>
4. United Nations Development Programme. (2023) Blue Economies and Nature-Based Solutions in Latin America and the Caribbean Small Island Developing States (Document No. undp-rblac-blue-economies-and-nature-based_solutions-lac-sids.pdf). Retrieved on 22 December 2023 from undp-rblac-blue-economies-and-nature-based_solutions-lac-sids.pdf
5. United Nations Environment Programme Finance Initiative. (2020, June). Sustainable Blue Economy Brochure. UNEP FI. Retrieved on 01 December 2023 from <https://www.unepfi.org/wordpress/wp-content/uploads/2020/06/Sustainable-Blue-Economy-Brochure.pdf>
6. United Nations Environment Finance Initiative. (2021). Turning the Tide: How to Finance a Sustainable Ocean Recovery. Retrieved on 18 December 2023 from <https://www.unepfi.org/publications/turning-the-tide/>
7. International Capital Market Association (ICMA) (2023). Bonds to Finance the Sustainable Blue Economy: A Practitioners Guide. Retrieved on 01 December 2023 from <https://www.icmagroup.org/assets/documents/Sustainable-finance/Bonds-to-Finance-the-Sustainable-Blue-Economy-a-Practitioners-Guide-September-2023.pdf>
8. The Global Goals. (n.d.). Goal 14: Life below water. Retrieved on 1 December 2023 from <https://www.globalgoals.org/14-life-below-water>
9. United Nations Environment Programme. (2022). Kunming to Montreal: The global biodiversity framework. Retrieved 08 December 2023, from https://www.unep.org/resources/kunming-montreal-global-biodiversity-framework?gad_source=1&gclid=EAIaIQobChMIr6uv17-QgwMVRJ2DBx0mtwPkEAAAYASAAEgJiI_D_BwE. The Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework consists of global targets to be achieved by 2030 and beyond to conserve, restore and sustainably use biodiversity.
10. United Nations Environment Programme Finance Initiative. (n.d.). The Principles. Retrieved 08 December 2023, from <https://www.unepfi.org/blue-finance/the-principles/#:~:text=The%20Sustainable%20Blue%20Economy%20Finance,finance%20a%20sustainable%20blue%20economy.>
11. Ocean Panel. (n.d.). High Level Panel for a Sustainable Ocean Economy Members. Retrieved 08 December 2023, from <https://oceanpanel.org/members/>
12. Federal Competitiveness and Statistics Authority. (Year). UAE and the 2030 Agenda For Sustainable Development (2017). Retrieved on 8 November 2023 from <https://fcsc.gov.ae/en-us/Documents/SDG%20Report%20EN%20Final.pdf>
13. Emirates Nature-WWF. (n.d.). Sustainable Blue Economy Report. Retrieved on 8 November 2023 from <https://www.emiratesnaturewwf.ae/en/sustainable-blue-economy-report>
14. Emirates Nature-WWF. (n.d.). Sustainable Blue Economy Report. Retrieved on 8 November 2023 from <https://www.emiratesnaturewwf.ae/en/sustainable-blue-economy-report>



15. World Resources Institute. High Level Panel for a Sustainable Ocean Economy. (2023) The Ocean as a Solution to Climate Change: Updated Opportunities for Action, page 25. Retrieved on 18 December 2023, from: <https://oceanpanel.org/publication/ocean-solutions-to-climate-change/>
16. Economist Impact. (n.d.). Ocean sustainable development goals. Retrieved on 1 December 2023 from <https://impact.economist.com/ocean/ocean-sustainable-development-goals/#:~:text=Collaboration%20is%20particularly%20important%20for,%2C%20the%20highest%2Dfunded%20SDG>
17. World Economic Forum (2022). SDG14 Financing Landscape Scan: Tracking Funds to Realize Sustainable Outcome for the Ocean. Retrieved on 18 December 2023, from: [WEF_Tracking_Investment_in_and_Progress_Toward_SDG14.pdf \(weforum.org\)](https://www.weforum.org/publications/2022/05/Ocean-Panel_Economic-Analysis_FINAL.pdf)
18. United Nations Development Programme (October 2023). Blue Economies and Nature-based Solutions for enhanced climate action in Latin America and Caribbean Small Island Developing States. Retrieved on 18 December 2023, from: [undp-rblac-blue-economies-and-nature-based_solutions-lac-sids.pdf](https://www.un.org/development/desa/pubs/2023/04/20230401-en-02-blue-economies-and-nature-based-solutions-lac-sids.pdf)
19. Ibid
20. International Finance Corporation (n.d.). Blue Finance Infographic. Retrieved on 18 December 2023, from: [blue-finance-infographics.pdf \(ifc.org\)](https://www.ifc.org/blue-finance-infographics.pdf)
21. High Level Panel for a Sustainable Ocean Economy. (n.d.). A Sustainable Ocean Economy for 2050 | Approximating its Benefits and Costs. Retrieved 22 January 2023, from https://oceanpanel.org/wp-content/uploads/2022/05/Ocean-Panel_Economic-Analysis_FINAL.pdf
22. United Nations Environment Programme (2021). Recommended Exclusions for Sustainable Blue Economy Financing. Retrieved on 18 December 2023, from: [Recommended-Exclusions-for-Sustainable-Blue-Economy-Financing_UNEP-FI.pdf \(unepfi.org\)](https://www.unepfi.org/publications/2021/04/20210401-en-02-recommended-exclusions-for-sustainable-blue-economy-financing-UNEP-FI.pdf)
23. European Commission, Executive Agency for Small and Medium-sized Enterprises, (2020). Unsustainable finance in the blue economy: where does the money come from?: recommendations report. Publications Office. Retrieved on 9 December 2023, from <https://data.europa.eu/doi/10.2826/506535>
24. International Capital Market Association (ICMA) (2023). Bonds to Finance the Sustainable Blue Economy: A Practitioners Guide. Retrieved on 01 December 2023 from <https://www.icmagroup.org/assets/documents/Sustainable-finance/Bonds-to-Finance-the-Sustainable-Blue-Economy-a-Practitioners-Guide-September-2023.pdf>
25. Harrison C., Muething L., and Tukiainen K. Green Bond Treasurer Survey, Climate Bonds Initiative, April 2020 Climate Bonds Initiative. (2020). Climate Bonds Initiative. <https://www.climatebonds.net/files/reports/climate-bonds-gb-treasurer-survey-2020-14042020final.pdf>
26. Saint Lucia Blue Bond Framework (November 2023). Retrieved on 22 January 2024 from <https://www.govt.lc/publications/saint-lucia-blue-bond-framework-final-29nov-pdf>
27. Ministry of Climate Change and Environment. National Adaptation Plan Roadmap for the United Arab Emirates (November 2023). Retrieved on 22 January 2024 from https://www.moccae.gov.ae/assets/download/e6100ac6/NAP%20Roadmap%20for%20the%20UAE_Updated%20Acknowledgments_05122023.pdf.aspx
28. OECD (2023), Climate Finance Provided and Mobilised by Developed Countries in 2013–2021: Aggregate Trends and Opportunities for Scaling Up Adaptation and Mobilised Private Finance, Climate Finance and the \$100 Billion Goal, OECD Publishing, Paris. Retrieved on 9 December 2023, from <https://doi.org/10.1787/e20d2bc7-en>
29. Ibid.

30. UNFCCC Climate Champions. (2023). Joint Declaration and Task Force. Retrieved on 30 December 2023, from <https://climatechampions.unfccc.int/joint-declaration-and-task-force/>
31. One Planet SWF Network, Framework Companion Document, 2022. Retrieved on 01 February 2024 from https://oneplanetwfs.org/wp-content/pdfs/web/viewer.html?file=/download/155/6oct2022/1959/companion-document_2022.pdf.
32. United Nations Department of Economic and Social Affairs (2019). Capacity Development for 2030 Agenda Implementation. Retrieved on 9 December 2023 from: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2021-01/Draft%20report_VNR_capacity_gaps_analysis_formatted_rev2_0.pdf
33. Climate Bonds Initiative (n.d.). Retrieved on 03 January 2024 from <https://www.climatebonds.net/>
34. Climate Bonds Initiative. (n.d.). Green Bond Segments on Stock Exchanges. Retrieved on 28 December 2023 from <https://www.climatebonds.net/green-bond-segments-stock-exchanges>



In Collaboration with



Email: CCD@agda.ac.ae

www.agda.ac.ae

  @agdauae

 Anwar Gargash Diplomatic Academy